

اهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة 2010 – 2020
**The importance of monetary policy in achieving fiscal sustainability
 in Iraq for the period 2010-2020**

م.م. مروة عادل كمال

الجامعة المستنصرية- المركز العراقي لبحوث السرطان والوراثة الطبية

marwa.adel64@uomustansiriyah.edu.iq

م.م. دعاء حكمت عباس

الجامعة العراقية- كلية الادارة والاقتصاد

doaa.h.abbass@aliraqia.edu.iq

تاريخ تقديم البحث : 2025/12/14

تاريخ قبول النشر : 2026/01/07

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور السياسة النقدية في تعزيز الاستدامة المالية في العراق خلال المدة (2010-2020)، من خلال قياس أثر أهم أدواتها الرقابية، وهما نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، على مؤشري الاستدامة المالية المتمثلين بنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبته إلى الإيرادات العامة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي. وأظهرت النتائج أن نسبة الاحتياطي القانوني تمتلك أثراً أكثر وضوحاً في تخفيف الضغوط المالية، إذ ارتبط ارتفاعها بانخفاض نسبي في عبء الدين الخارجي، بينما بين التحليل ضعف فاعلية سعر إعادة الخصم في دعم الاستدامة المالية، رغم اعتماده كأداة توسعية خلال أغلب سنوات الدراسة. كما أظهرت النتائج أن ارتفاع مستويات الدين الخارجي يرتبط ارتباطاً مباشراً بضعف الإيرادات غير النفطية وتأثر الاقتصاد بالأزمات الأمنية والصدمات النفطية. وخلص البحث إلى ضرورة تعزيز أدوات السياسة النقدية، وتنويع مصادر التمويل، وتقوية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لضمان تحقيق استدامة مالية مستقرة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الاحتياطي القانوني، الإيرادات العامة، سعر إعادة الخصم، الناتج المحلي الاجمالي.

Abstract

This research aims to analyze the role of monetary policy in promoting fiscal sustainability in Iraq during the period 2010–2020 by measuring the impact of its two most important regulatory tools—the legal reserve ratio and the rediscount rate—on the two fiscal sustainability indicators: the ratio of external public debt to GDP and its ratio to public revenues. The research employed a descriptive-analytical approach using official data issued by the Central Bank of Iraq. The results showed that the legal reserve ratio had a more pronounced effect in mitigating fiscal pressures, as its increase was associated with a relative decrease in the external debt burden. However, the analysis revealed the limited effectiveness of the rediscount rate in supporting fiscal sustainability, despite its use as an expansionary tool for most of the study period. The results also showed that high levels of external debt are directly linked to weak non-oil revenues and the economy's vulnerability to security crises and oil price shocks. The research concluded that it is necessary to strengthen monetary policy tools, diversify funding sources, and enhance coordination between fiscal and monetary policies to ensure long-term fiscal sustainability.

Keywords: fiscal sustainability, legal reserve, public revenues, rediscount rate, gross domestic product.

المقدمة

تعدّ السياسة النقدية أداةً أساسيةً تستخدمها البنوك المركزية لتوجيه النشاط المالي والمصرفي وضمان استقرار البيئة النقدية. ولها تأثيرٌ مباشرٌ على مستويات السيولة، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وكفاءة النظام المصرفي. في ظلّ الوضع الاقتصادي الراهن في العراق، بما في ذلك اتساع عجز الموازنة، وتذبذب الإيرادات العامة التي تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على النفط، وتزايد الضغط على الميزانيات السنوية، أصبحت الاستدامة المالية هدفًا استراتيجيًا لصانعي السياسات. وتهدف هذه الاستدامة إلى ضمان قدرة الدولة والقطاع المالي على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية بفعالية دون التعرض لخطر عدم الاستقرار.

تُعرّف الاستدامة المالية بأنها قدرة الحكومات والمؤسسات المالية على إدارة مواردها ونفقاتها بطريقة تضمن الاستقرار المالي على المدى الطويل. ويتحقق ذلك من خلال ضبط الدين العام، وإدارة العجز، وتحسين كفاءة الإنفاق، وتحسين إدارة السيولة، وتعزيز قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات. وهنا تكمن أهمية السياسة النقدية كأداةٍ فعّالةٍ لتعزيز الهيكل المالي من خلال ضبط السيولة، وإدارة أسعار الفائدة، وتمكين عمليات السوق المفتوحة، وتوجيه النظام المصرفي نحو ممارساتٍ أكثر صرامةً واستقرارًا. من هذا المنظور، يهدف هذا البحث إلى تحليل أهمية السياسة النقدية في ضمان استدامة المالية العامة في العراق، من خلال تقييم فعالية أدواتها في دعم استقرار المالية العامة وتعزيز توازن النظام المصرفي. كما يسعى إلى فهم كيفية مساهمة السياسة النقدية في تخفيف المخاطر المالية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد، وتخفيف الضغوط الناجمة عن التقلبات الاقتصادية. يقدم هذا التحليل نظرة شاملة تُسهّم في تطوير سياسات نقدية أكثر ملاءمة، مما يُسهم في تعزيز استدامة المالية العامة في العراق.

المحور الاول: منهجية البحث.

مشكلة البحث

يواجه العراق تحديات متزايدة في ضمان استدامة مالهته العامة نتيجةً لتقلبات الإيرادات العامة، وتزايد الضغوط على الموازنة، وتزايد الدين والعجز. ورغم الدور المحوري للسياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي العراقي في إدارة السيولة والحفاظ على الاستقرار النقدي، إلا أن فعاليتها الفعلية في دعم استدامة المالية العامة لا تزال غير كافية. لذلك، تُعالج مشكلة البحث بالسؤال التالي: "إلى أي مدى تُسهم السياسة النقدية، من خلال أدواتها المختلفة، في استدامة المالية العامة في العراق، وفقًا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي؟"

أهداف البحث

1. تحليل أثر أدوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستدامة المالية في العراق باستخدام البيانات الصادرة عن البنك المركزي.
2. تقييم تطور السياسة النقدية عبر الزمن وأثرها على الاستقرار المالي في السنوات الأخيرة.
3. تحديد التحديات التي تواجه السياسة النقدية في تحقيق مستوى أعلى من الاستدامة المالية.
4. تحديد العلاقة المحددة بين متغيرات السياسة النقدية ومؤشرات الاستدامة المالية.
5. اقتراح توصيات عملية لصانعي السياسات النقدية لتحسين الاستدامة المالية في السياق العراقي.

ثالثاً: أهمية البحث

يُمكن صانعي السياسات في البنك المركزي العراقي ووزارة المالية من تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية في ضمان الاستدامة المالية من خلال تحليل البيانات الفعلية، يساهم في تطوير سياسات نقدية ومالية متكاملة تُعالج تحديات العجز والدين العام. ويوفر إطارًا عمليًا لاستخدام أدوات السياسة النقدية لتعزيز الانضباط المالي والاستقرار النقدي.

رابعاً: منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بشقيه النظري والتطبيقي وفق الآتي:

1. الجانب النظري: تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها والاستدامة المالية.
2. الجانب العملي: اعتمد هذا البحث على منهج وصفي وتحليلي قائم على تحليل البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي

خامساً: الفرضية البحث

تساهم السياسة النقدية بأدواتها المختلفة في تعزيز القدرة المالية للعراق، وذلك بفضل تأثيرها المباشر على مؤشرات الاستقرار المالي والإنفاق العام والدين العام، كما توضحه البيانات التي ينشرها البنك المركزي العراقي.

المحور الثاني: الاطار النظري للسياسة النقدية والاستدامة المالية**اولاً: مفهوم السياسة النقدية****1. مفهوم السياسة النقدية**

يرتبط مصطلح السياسة النقدية بتطور الفكر الاقتصادي. وقد ظهر في كتابات العديد من اقتصاديي القرن التاسع عشر، ويُعزى ظهوره خلال تلك الفترة إلى عدة عوامل. من بينها التضخم الذي رافق الحرب الثورية الأمريكية والثورة الفرنسية، بالإضافة إلى التضخم الذي أثر على فرنسا وإسبانيا نتيجة تدفق الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة في ذلك الوقت. علاوة على ذلك، كانت بريطانيا العظمى تعاني من صعوبات اقتصادية ومالية، كما ساهم الصراع بين العملات الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة، من بين أسباب أخرى، في ضرورة اتخاذ البنك المركزي سلسلة من الإجراءات للحفاظ على المعروض النقدي وضمان قدر من الاستقرار الاقتصادي والنقدي الوطني. (عبد الله وخلف، 2025: 4)

مفهوم السياسة النقدية: يشير إلى مجموعة من البرامج والإصلاحات والإجراءات الاقتصادية التي تنفذها الحكومات في مختلف القطاعات الاقتصادية. تعكس هذه الإجراءات إدارة الموارد الاقتصادية البشرية والمادية، وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأساسية. وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة، كالحفاظ على معدل بطالة مقبول، ونمو اقتصادي مستدام، واستقرار الأسعار، وميزان مدفوعات مناسب، من خلال التحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة. (دحام والعبدي، 2025: 3)

2. أهمية السياسة النقدية

يُعتبر من أهم السياسات الاقتصادية لجميع الأنظمة الاقتصادية، إذ يُحدده سلوك القادة وتوجهات النظام السياسي. ويُشكل أساساً اقتصادياً لتحقيق أهداف التنمية الرأسمالية، نظراً للتطور الملحوظ في القرنين العشرين والحادي والعشرين، نتيجة للاهتمام المتزايد بالواقع الاقتصادي. ويسعى الاقتصاديون إلى حل جميع المشكلات، لا سيما من خلال السياسة النقدية، الناتجة عن الدورة الاقتصادية الدورية.. (Ferrara and et al., 2018: 161)

3. اهداف السياسة النقدية

تُركز صياغة السياسة النقدية في التحليل الكينزي على الدخل والإنفاق، ساعياً إلى إيجاد الحل المناسب من خلال تحقيق التوازن من خلال عرض النقود الذي تُحدده السلطة النقدية.

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية (عبد الله وخلف، 2025: 5) على النحو التالي:

(أ) تحفيز النمو الاقتصادي: يتحقق هذا الهدف من خلال تشجيع وتحفيز مستويات عالية من التوظيف والدخل. وهذا هو هدف السياسة النقدية التوسعية. من ناحية أخرى، تجمع السياسة النقدية التقييدية بين هدف استقرار سعر الصرف وتحقيق مستويات عالية من التوظيف والدخل.

(ب) استقرار الأسعار: يُعد هذا هدفاً رئيسياً للاقتصاد، إذ يرتبط استقرار الأسعار باستقرار الدخل، مما يُشجع الإنفاق. ويؤدي أي عدم استقرار إلى اختلال عام في الاقتصاد. ويؤثر هذا الاختلال على النشاط الاقتصادي من جانب الطلب، مما يُؤد آثاراً اقتصادية سلبية. ويُحفز ارتفاع سعر الصرف النشاط الاقتصادي.

ت) القاعدة النقدية: شهدت القاعدة النقدية ظهور العديد من الأنظمة النقدية الفريدة التي اعتمدها الدول التي اختارت النظام النقدي. وصُمم هذا النظام في البداية ليحل محل أسعار الصرف العائمة، ثم طُبّق في بداية الجهود الأوروبية لتطوير التجارة الدولية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وتحسين الرفاه الاجتماعي.

4. أبرز التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق

تواجه السياسة النقدية تحديات عديدة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نجاحها. تتبع هذه التحديات من تداعيات انهيار النظام عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية. من أهمها (ابراهيم واسماعيل. 2023: 7):

أ) التضخم واستقرار سعر الصرف: على الرغم من سياسة تحرير التجارة مع الشركاء الخارجيين، لم تتم السيطرة على التضخم. وهذا يسهم في زيادة الضغوط التضخمية ويُقوض فعالية السياسة النقدية. والنتيجة هي اختلال في المعروض النقدي، وخاصة في ميل الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقد، مما يُفاقم التضخم.

ب) ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية: يلاحظ الخبراء غياب التنسيق بين صانعي السياسات، مما يزيد من خطر الركود التضخمي ويؤدي إلى حلول متضاربة من كلا الجانبين.

ت) الصدمة المالية ومتطلبات سياسة الاستقرار: تُشكل التحديات الأمنية، وخاصةً الحرب ضد داعش وتأثيرها السلبي على القطاعات الإنتاجية، إحدى العقبات الرئيسية أمام السياسة النقدية. وهذا يُشكل تحديًا كبيرًا لقدرة البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة. ٤. السياسة المالية والاستقرار: يتجلى ذلك في زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يضغط عادةً على المعروض النقدي للبنك المركزي. ويساهم هذا الإنفاق بدوره في انخفاض عام في التضخم نتيجة لتقلبات الأسعار. علاوةً على ذلك، يُقوّص نقص الاستثمار في مختلف القطاعات فعالية السياسة النقدية ويسهم في تراجع الاستقرار.

5. أدوات السياسة النقدية

أ) أدوات الرقابة الكمية (غير المباشرة)

تهدف أدوات الرقابة الكمية إلى التأثير على كمية الائتمان وتكلفته، بغض النظر عن الغرض من استخدامه. يُستخدم هذا النوع من الأدوات للتأثير على إجمالي الاحتياطيات النقدية المتاحة في النظام المصرفي، مما يؤثر بشكل غير مباشر على المعروض النقدي (أي السيولة العامة) في الاقتصاد. ويمكن شرح هذه الأدوات على النحو الآتي:

• نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

هذه الأداة عبارة عن نسبة يحددها البنك المركزي، ويُلزم المصارف التجارية بخصمها من إجمالي ودائعها كاحتياطيات إلزامية. والغرض منها هو ضمان حقوق المودعين وتؤثر هذه الأداة على قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، إذ تحدد نسبة الاحتياطي الإلزامي ما إذا كان الائتمان المصرفي توسيع أو تقييد. وتعمل هذه الأداة وفقًا للوضع الاقتصادي وأهداف السياسة النقدية المعتمدة، فإذا اتبع البنك المركزي سياسة توسعية فإنه يخفض هذه النسبة مما يزيد من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وبالتالي يزيد المعروض النقدي ويعزز الانتعاش الاقتصادي. وعلى العكس فعندما يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية، فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل من قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان. ويتجلى هذا الأمر بشكل خاص خلال فترات التضخم، حيث يقيد البنك المركزي الائتمان لاستعادة التوازن الذي كان قائمًا قبل بدء التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار (اكرم وعبد الرزاق. 2011: 224).

• سعر إعادة الخصم

سعر الخصم هو الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في أسعار الفائدة، حيث يقوم بتعديلها وفقًا للظروف الاقتصادية للتأثير على حجم الائتمان المصرفي. وباعتباره أداة كمية للسياسة النقدية، فهو يمثل السعر الذي ترغب المصارف التجارية في دفعه للبنك المركزي لإعادة خصم أوراقها التجارية، وتلجأ المصارف التجارية عادةً إلى البنك المركزي للحصول على سيولة

إضافية لتمويل عملياتها، كونه الملاذ الأخير للإقراض، ويمكن الحصول على هذا التمويل إما عن طريق الاقتراض المباشر أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية التي بحوزتها. ويحدد البنك المركزي سعر الفائدة وفقاً لسياسته النقدية، ويمكن لهذه السياسة النقدية عند استخدام هذه الأداة أن تتخذ اتجاهين أولاً خلال فترة الركود يتم خفض سعر الخصم مما يسمح للمصارف التجارية بزيادة الإقراض وبالتالي تعزيز الانتعاش الاقتصادي. ثانياً خلال فترات التضخم يتم رفع سعر الخصم مما يحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وبالتالي تقليل المعروض النقدي والمساعدة في كبح التضخم (السيد. 2018: 214-216).

(ب) أدوات الرقابة النوعية (المباشرة)

هي الأدوات والوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على اتجاه ومقدار التمويل المصرفي الممنوح دون تغيير المبلغ الإجمالي. ومن خلال هذه الأدوات يتم توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية محددة، وفقاً للشروط والضمانات التي تحددها السياسة النقدية. ومن هذه الأدوات الآتي:

• التمييز في أسعار إعادة الخصم للأوراق المالية

يُحدد البنك المركزي أسعار إعادة خصم مختلفة للأوراق المالية المقبولة كضمان للقروض. ويُحدد سعراً أساسياً، غالباً ما يكون ثابتاً وإلى جانبه مجموعة من الأسعار الأخرى التي تُطبق على أنواع مختلفة من الأوراق المالية، والتي يُمكن تعديلها وتكييفها بناءً على إعادة الخصم. ويُشجع البنك المركزي أو يُنشط أنواعاً معينة من الائتمان، ويرفض أحياناً إعادة خصم بعض الأوراق المالية الصادرة للبيع لأغراض الاستهلاك. كما يُقدم خدمات إعادة الخصم للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإن تباين أسعار إعادة خصم الأوراق المالية يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي الذي تُستثمر فيه هذه الأوراق (علي. 2016: 15).

• المتطلبات الحدية للإقراض أو متطلبات الهامش

تُعد هذه الأداة قديماً مباشراً على الطلب على الائتمان يستخدمها البنك المركزي لتنظيم الإقراض المصرفي، وللحد من المضاربة في الأسواق المالية والنقدية. تمثل متطلبات الحدية الفرق بين القيمة السوقية للسندات وسقف الإقراض، وبموجب هذه المتطلبات لا يُمكن للمصارف منح قروض للمستثمرين دون تقديم سندات كضمان، يُحدد البنك المركزي نسبة الهامش أو متطلبات الضمان وبغيرها بالزيادة أو النقصان وفقاً لسياسته، مما يؤدي إلى زيادة أو نقصان في حجم القروض الممنوحة مقابل السندات (احسان. 2013: 12).

• الإقناع الأدبي

يُشار إلى هذا أحياناً بسياسة الإقناع، حيث يسعى صانعو السياسة النقدية إلى التأثير على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من خلال الإقناع الأدبي. فمن خلال المقالات الصحفية والخطابات في مختلف المناسبات، يحاول المسؤولون من هذه السياسة إلى توجيه سلوك المؤسسات المالية نحو الاتجاه المرغوب بما يتوافق مع السياسة النقدية. ومع ذلك لا تكون سياسة الإقناع فعالة إلا إذا دُعمت بتدابير أخرى، مثل تغييرات في سعر الخصم أو نسبة الاحتياطي الإلزامي. على أي حال، لا يمكن للسياسة النقدية تغيير سلوك المؤسسات المالية والمصارف بمجرد التهديدات أو التوجيهات الشفهية (عزت. 2005: 221).

• تنظيم الائتمان الممنوح لقروض البناء

استُخدم هذا النوع من الأدوات في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية لكبح الموجات التضخمية. وهذه الوسيلة مشابهة لوسيلة الائتمان الاستهلاكي فيضع البنك المركزي مجموعة من القواعد والشروط لمنح القروض بهدف التحكم في الائتمان الموزع مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد (سيف. 2013: 40).

• تنظيم الائتمان الاستهلاكي

انتشر هذا النوع من أدوات مراقبة النوعية على نطاق واسع في الدول الصناعية خلال القرن العشرين. وهو ينظم الائتمان الاستهلاكي من خلال تحديد قواعد ومبادئ محددة تحكم نظام البيع بالتقسيط للسلع الاستهلاكية. ويتطلب هذا النوع من الرقابة دفع جزء من ثمن السلع مقدماً (سيف. 2013: 40).

ثانياً: مفهوم الاستدامة المالية

1. الاستدامة المالية

تتمثل الاستدامة المالية بقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية وخدمة ديونها من دون الحاجة إلى إعادة جدولتها أو تراكمها أو قدرة الدولة على تحمل الديون من دون الحاجة إلى إجراء تعديلات في سياستها المالية المستقبلية لتحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والمصروفات، وأن حالة عدم وجود استدامة فهذا يعني تراكم الديون إلى أجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على سداد خدمته (ميثم و باسمة. 2019: 332).

2. قواعد الاستدامة المالية.

ترتكز الاستدامة المالية على قواعد متعددة تتمثل بالآتي (Raqoub & Daas Bin, :2018 115) و (Salal & , :2017 8) و (Dagher و (احمد. 2021: 31):

أ) قاعدة التوازن

تنص قاعدة التوازن على أن عجز الموازنة حدث استثنائي ناتج عن ظروف استثنائية. لذا، يجب على الحكومة السيطرة عليه فور زوال هذه الظروف، خلال فترة الركود يمكن زيادة التمويل لتغطية عجز الموازنة، وبالتالي استعادة التوازن في الأوقات العادية. أما خلال فترة الانتعاش الاقتصادي فيمكن خفض التمويل لاستعادة التوازن.

ب) القاعدة الذهبية

وفقاً لهذه القاعدة، يُستخدم الدين خلال الدورة الاقتصادية لتمويل الإنفاق الاستثماري العام، إذ يُعد رافعة مالية للنمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية. كما يُموّل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية. وهذا يعني حصر الدين في النفقات الجارية، والسعي لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الجارية، وضمان استدامة الإنفاق الاستثماري.

ت) قاعدة الدين العام

تُعتبر هذه القاعدة من أكثر قواعد الموازنة فعالية لضمان تحقيق هدف الدين وتسهيل عملية المراقبة. وهي تحدد سقفاً لإجمالي الدين العام. مع ذلك، يستغرق مستوى الدين العام وقتاً للاستجابة لإجراءات الميزانية، نظراً لتأثره بمتغيرات خارجة عن سيطرة الحكومة، مثل تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

ث) قاعدة استدامة الاستثمار

يتوفر في هذه القاعدة عنصر الحيطة والحذر في استخدام الدين العام، وذلك عن طريق قياس نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج) قاعدة المرونة

تنتهج الدولة المرونة في الموازنة بحسب الحالة الاقتصادية السائدة للدولة، حيث يُمكن التوسع في عجز الموازنة أثناء أزمات الركود والعكس في حالات الانتعاش.

ح) قاعدة ضبط النفقات العامة بحدود الإيرادات

استناداً إلى قاعدة الإيرادات العامة والتي تهدف إلى الحد من الإفراط في تحصيل الإيرادات الضريبية وزيادة الإيرادات الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (وهو هدف يصعب تحقيقه نظراً لطبيعة الاقتصاد الدورية التي تشهد فترات انكماش)، ووفقاً إلى قاعدة ضبط النفقات والتي تضع حداً للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو معدلات نموه أو القيمة المطلقة

مع مدة تتراوح (3-5) سنوات والحد من الإنفاق العام في أثناء مدة الرخاء، ويمكن عن طريق هذه القاعدة إن تقوم بضبط الأوضاع المالية العامة بما يتفق مع الاستدامة المالية إي الحد من نمو الأنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة لتفادي العجز والتضخم وتحقيق الفائض في الموازنة العامة.

3. مؤشرات الاستدامة المالية

تُعد مؤشرات الاستدامة المالية من الأدوات الأساسية في تقييم قدرة الدولة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية دون أن يؤدي ذلك إلى اختلالات في هيكل المالية العامة أو ضغط على الاقتصاد الكلي. وتعكس هذه المؤشرات مدى تحمل الاقتصاد لعبء الدين الخارجي وتأثيره في الناتج المحلي والإيرادات العامة، إضافةً إلى قدرتها على توضيح مستوى المخاطر المالية المرتبطة بتزايد الديون وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، يُعتمد في هذا البحث على أهم مؤشرين لقياس استدامة الديون الخارجية، وهما (مصطفى، 2020: 65):

(أ) مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية في العديد من الدول بما فيها العراق، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس مقدار المديونية، حيث تؤدي الديون الخارجية دوراً كبيراً في تخفيض مقدار الناتج المحلي الإجمالي عن طريق ما يُستقطع منه لتغطية الأعباء السنوية، حيث تشكل ضغطاً على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الاقتصادية، ويزداد الأمر تعقيداً عندما يكون النمو للمبالغ المستقطعة أكبر من النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن قسمة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي يوضح العبء الحالي للديون الخارجية على الاقتصاد (مصطفى، 2020: 65).

(ب) مؤشّر نسبة الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة

يُعدّ الدين العام الخارجي من الأدوات المهمة لزيادة الإنفاق العام وذلك لدوره المهم في تمويل الاستثمارات التي تعجز المدخرات المحلية عن تغطيتها أو الوفاء بها في ظل انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض حصيللة الضرائب، إما الإيرادات العامة فيقصد بها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، وتزداد أهمية الإيرادات العامة بزيادة أهمية النفقات العامة كنتيجة لضرورة لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويقاس هذا المؤشر مدى تأثير الديون الخارجية في الإيرادات العامة للدولة عن طريق قسمة الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة (http://kenanaonline.com)

المحور الثالث: الجانب العملي

التمهيد.

يستند الجانب العملي من هذا البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي، بهدف تفسير طبيعة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي وبين مؤشرات الاستدامة المالية في العراق خلال مدة الدراسة. وقد جرى التركيز على أداتين محوريتين يستخدمهما البنك المركزي في إدارة السيولة والمحافظة على الاستقرار النقدي، هما: نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، لما لهما من دور مباشر في التأثير على مستويات الائتمان، والسيولة المصرفية، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وفي المقابل تم اختيار مؤشري الاستدامة المالية الأكثر ارتباطاً بسلامة المركز المالي للدولة، وهما نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة، وذلك لكونهما يعكسان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، ومدى تحمل الاقتصاد لعبء الدين دون التأثير على الاستقرار المالي الكلي. وبذلك يسعى هذا الجزء من البحث إلى تحليل العلاقة بين أدوات البنك المركزي ومؤشرات الاستدامة المالية من خلال دراسة الاتجاهات الزمنية للمؤشرات وتفسيرها، وصولاً إلى استنتاجات عملية تسهم في تقييم فاعلية السياسة النقدية في تعزيز الاستدامة المالية في العراق.

أولاً: تحليل نسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الاستدامة المالية

(أ) فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في توليد مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

نلاحظ من الجدول (1) مقدار الاحتياطي القانوني ومؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كأحد مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي. حيث بلغ مقدار الاحتياطي القانوني (7155.1) مليار دينار عراقي في عام (2010) في حين بلغ مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (43.89%) وذلك لإتباع البنك المركزي سياسة توسعية تتمثل بنسبة الاحتياطي (15%).

كما نلاحظ ارتفاع مقدار الاحتياطي القانوني عام (2011) حيث بلغ (7814.9) مليار دينار عراقي رغم ثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (32.79%)، واستمر مقدار الاحتياطي القانوني بالارتفاع حتى عام (2013) حيث بلغ (9626.9) مليار دينار عراقي مقابل استمرار مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض حيث بلغ (25.28%) للعام ذاته، وفي عام (2014) ارتفع مقدار هذا الاحتياطي رغم ثبات النسبة عند (15%) حيث بلغ (10576.1) مليار دينار عراقي قابله استمرار مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض حيث بلغ (24.76%).

الجدول (1) مقدار ونسبة الاحتياطي القانوني ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2020)

السنوات	الاحتياطي القانوني م.د.ع (1)	معدل التغير % (2)	مؤشر الدين العام الخارجي / GDP % (7)	مؤشر الدين العام الخارجي / الإيرادات % (8)
2010	7155.1	(24.0)	43.89	102.32
2011	7814.9	9.2	32.79	71.28
2012	8624.0	10.4	27.69	58.94
2013	9626.9	11.6	25.28	60.79
2014	10576.1	9.9	24.76	62.58
2015	9390.5	(11.3)	37.67	110.34
2016	8707.6	(7.3)	38.60	139.72
2017	6505.2	(25.3)	35.33	101.29
2018	10409.7	60.0	29.41	74.21
2019	9580.4	(7.9)	29.07	74.64
2020	9193.4	(4.0)	48.51	168.69

المصدر: - عُذ من قبل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

وقد انخفض مقدار الاحتياطي القانوني عام (2015) مع البقاء على النسبة ذاتها (15%) حيث بلغ (9390.5) مليار دينار عراقي وهذا يدل على انخفاض الودائع لدى المصارف بسبب تداعيات الأزمة المزوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي أما مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع حيث بلغ (37.67%)، وهذا يعود إلى زيادة الدين العام الخارجي مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، واستمر مقدار الاحتياطي القانوني بالانخفاض عام (2016) حيث بلغ (8707.6) مليار دينار عراقي مقابل ارتفاع مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (38.60%).

بينما في عام (2017) فقد استمر انخفاض مقدار الاحتياطي القانوني حيث بلغ (6505.2) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (35.33%) وذلك لعودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتحرير المناطق التي سيطرت عليها العصابات الإرهابية (داعش).

وبعد ما عاود مقدار الاحتياطي القانوني إلى الارتفاع رغم ثبات النسبة عند (15%) عام (2018) حيث بلغ (10409.7) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (29.41%).

وفي عام (2019) حدث انخفاض في مقدار الاحتياطي القانوني حيث بلغ (9580.4) مليار دينار عراقي رغم ثبات النسبة عند (15%) أي رغم استمرار البنك المركزي على إتباع سياسة توسعية لتفعيل النشاط الاقتصادي, قابله انخفاض طفيف في مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (29.07%) ويعود ذلك إلى حدوث الأزمة المزدوجة والمتمثلة في جائحة كورونا (Covid19) وما رافقها من انخفاض حاد في أسعار النفط عالمياً, وهذا كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص.

وفي عام (2020) استمر مقدار الاحتياطي القانوني بالانخفاض حتى بلغ (9193.4) مليار دينار عراقي بعد أن كان (9580.4) مليار دينار عراقي عام (2019), قابله ارتفاع كبير في مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (48.51%) وأن الارتفاع في الدين العام الخارجي والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كان سببه الرئيسي استمرار جائحة كورونا وتداعياتها وكذلك استمرار انخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسه على الاقتصاد العراقي. نستنتج مما تقدم أن نسبة الاحتياطي القانوني مع مؤشر الدين العام الخارجي تتناسب تناسباً عكسياً فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني يرافق ذلك انخفاض مؤشر الدين العام الخارجي.

(ب) فاعلية نسبة الاحتياطي القانوني في توليد مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة.

يوضح الجدول (1) مقدار الاحتياطي القانوني على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية التي يفرضها البنك المركزي العراقي ومؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة الذي يُمثل أحد مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي. لقد بلغ مقدار الاحتياطي القانوني (7155.1) مليار دينار عراقي في عام (2010) وكان مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة (102.32%).

ولقد ارتفع مقدار الاحتياطي القانوني حيث بلغ (7814.9) مليار دينار عراقي عام (2011) رغم ثبات نسبة الاحتياطي القانوني عند (15%) قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (71.28%), واستمر مقدار الاحتياطي القانوني بالارتفاع حيث بلغ (9626.9) مليار دينار عراقي حتى عام (2013) مقابل تذبذب مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (60.79%) للعام نفسه, ونلاحظ في عام (2014) ارتفع الاحتياطي رغم ثبات النسبة عند (15%) حيث بلغ (10576.1) مليار دينار عراقي قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (62.58%) نتيجة لتعرض الاقتصاد العراقي إلى الأزمة المزدوجة والمتمثلة بسيطرة العصابات الإرهابية على بعض المناطق الغربية في العراق وانخفاض أسعار النفط عالمياً الذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات النفطية الممولة للموازنة العامة.

وفي عام (2015) انخفض مقدار الاحتياطي القانوني مع البقاء على النسبة ذاتها (15%) واستمر حتى عام (2016) حيث بلغ (8707.6) مليار دينار عراقي, وهذا يدل على انخفاض الودائع لدى المصارف بسبب تداعيات الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي قابله استمرار مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة.

بينما في عام (2017) فقد استمر انخفاض مقدار الاحتياطي القانوني حيث بلغ (6505.2) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (101.29%), وذلك لعودة أسعار النفط إلى الارتفاع وتحرير المناطق التي سيطرت عليها العصابات الإرهابية (داعش).

وقد عاود مقدار الاحتياطي القانوني إلى الارتفاع عند النسبة نفسها عام (2018) حيث بلغ (10409.7) مليار دينار عراقي قابله انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (74.21%).

كما يتضح حدوث انخفاض في مقدار الاحتياطي القانوني عام (2019) حيث بلغ (9580.4) مليار دينار عراقي رغم ثبات النسبة عند (15%) أي رغم استمرار البنك المركزي على إتباع سياسة توسعية لتفعيل النشاط الاقتصادي, قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (74.64%) وذلك بسبب تعرض الاقتصاد إلى الأزمة المزدوجة والمتمثلة في

جائحة كورونا (Covid19) وما رافقها من انخفاض حاد في أسعار النفط عالمياً، وهذا كان له انعكاس سلبي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص.

وقد استمر مقدار الاحتياطي القانوني بالانخفاض حتى عام (2020) حيث بلغ (9193.4) مليار دينار عراقي بعد أن كان (9580.4) مليار دينار عراقي عام (2019)، قابله ارتفاع كبير في مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث بلغ (168.69%) وذلك بسبب الأزمة المزوجة والمتمثلة في جائحة كورونا (Covid 19) وتداعياتها والانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً.

نستنتج مما تقدم أن إتباع البنك المركزي لسياسة انكماشية عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني أدى إلى انخفاض مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات.

ثانياً: تحليل سعر إعادة الخصم ومؤشرات الاستدامة المالية

(أ) فاعلية سعر إعادة الخصم في توليد مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الجدول (2) معدل سعر إعادة الخصم المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي بوصفه أداة رقابية على المصارف التجارية ومؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بَعْدَهُ أحد مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

لقد بلغ سعر إعادة الخصم (6%) في عام (2010) وكان مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (43.89%)، وذلك لإتباع البنك المركزي العراقي سياسة توسعية تتمثل في خفض سعر إعادة الخصم فضلاً عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

وقد حافظ البنك المركزي على ثبات سعر إعادة الخصم عند (6%) للأعوام (2011-2013) قابل ذلك انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوح بين (32.79% - 25.28%) على التوالي.

وفي عام (2014) استمر البنك المركزي على إتباع السياسة ذاتها كما استمر مؤشر الدين العام الخارجي في الانخفاض حيث قُدِرَ بـ (24.76%) ويُمثل أقل نسبة وصل إليها المؤشر طيلة مدة البحث.

وعلى الرغم من استمرار البنك المركزي العراقي عام (2015) على ثبات سعر إعادة الخصم إلا أن مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالارتفاع حيث قُدِرَ بـ (37.67%).

الجدول (13) سعر إعادة الخصم ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

السنوات	سعر إعادة الخصم (1)	معدل التغير % (2)	مؤشر الدين العام الخارجي/GDP % (7)	مؤشر الدين العام الخارجي/الإيرادات % (8)
2010	6	(14.3)	43.89	102.32
2011	6	0	32.79	71.28
2012	6	0	27.69	58.94
2013	6	0	25.28	60.79
2014	6	0	24.76	62.58
2015	6	0	37.67	110.34
2016	4	(33.3)	38.60	139.72
2017	4	0	35.33	101.29
2018	4	0	29.41	74.21
2019	4	0	29.07	74.64
2020	4	0	48.51	168.69

المصدر: - عُد من قِبَل الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك المركزي.

ولم يستمر البنك المركزي على إتباع هذا النوع من السياسة بل عمل على خفض سعر إعادة الخصم إلى (4%) عام (2016) أي إتباع سياسة أكثر توسعاً قابل ذلك ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي حيث بلغ (38.60%). أما في الأعوام (2019-2017) ورغم ثبات سعر إعادة الخصم عند (4%) إلا أن مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالانخفاض حيث تراوح بين (35.33% - 29.07%) على التوالي.

وقد حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات سعر إعادة الخصم حتى عام (2020) قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (48.51%). فضلاً عن تداعيات الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد والمتمثلة في جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً وانعكاسها سلباً على الإيرادات النفطية التي تُعد المصدر الأساس والوحيد لتمويل الموازنة العامة.

نستنتج مما تقدم أن الدين العام الخارجي شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي بالرغم من قيام البنك المركزي العراقي بخفض سعر إعادة الخصم وهذا يعكس عدم فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

(ب) فاعلية سعر إعادة الخصم في توليد مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة.

يوضح الجدول (2) معدل سعر إعادة الخصم كأداة رقابية يعتمدها البنك المركزي العراقي ومؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة والذي يُمثل أحد مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.

حيث كان سعر إعادة الخصم (6%) في عام (2010) وكان مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة (102.32%) فضلاً عن إتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية توسعية عن طريق خفض سعر إعادة الخصم.

واستقر البنك المركزي العراقي على سعر إعادة الخصم نفسه (6%) عام (2011) قابله انخفاض في هذا المؤشر حيث بلغ (71.28%) بعد أن كان (102.32%) عام (2010). ورغم استمرار سعر إعادة الخصم عند (6%) عام (2012) قابله

انخفاض في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة والذي بلغ (58.94%).

وفي عام (2013) حافظ البنك المركزي العراقي على ثبات سعر إعادة الخصم قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي حيث قُدر بـ (60.79%)، كما نلاحظ ثبات سعر إعادة الخصم عند (6%) لكن قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة عام (2014) والسبب في ذلك يعود إلى انخفاض حصيلته الإيرادات العامة بمعدل أكبر من نظيره في الدين العام الخارجي لتعرض الاقتصاد العراقي إلى الأزمة المزدوجة تمثلت في سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المناطق الغربية من العراق وانخفاض أسعار النفط عالمياً الذي انعكس سلباً على الاقتصاد العراقي كونه يعتمد بشكل أساس على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة.

ورغم استقرار سعر إعادة الخصم المتبع من قبل البنك المركزي العراقي إلا أنه يتضح ارتفاع كبير في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث قُدر بـ (110.34%) عام (2015).

وقد عمد البنك المركزي العراقي عام (2016) إلى خفض سعر إعادة الخصم إلى (4%) بهدف تنشيط الاقتصاد وتحفيز المصارف التجارية على تقديم التمويل إلى الوحدات الاقتصادية التي بحاجة إلى الموارد المالية، قابل ذلك ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي حيث بلغ (139.72%). وقد استمر انخفاض مؤشر الدين العام الخارجي حتى عام (2018) حيث بلغ (74.21%) بالرغم من ثبات سعر إعادة الخصم عند (4%).

أما في عام (2019) فيتضح ثبات سعر إعادة الخصم (السياسة التوسعية) قابله ارتفاع في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات العامة حيث قُدر بـ (74.64%)، وقد استمر البنك المركزي العراقي على إتباع السياسة ذاتها لكن قابل ذلك ارتفاع كبير في مؤشر الدين العام الخارجي حيث بلغ (168.69%) بعد أن كان (74.64%) العام الذي يسبقه. وسبب ذلك تعرض الاقتصاد إلى الأزمة المزدوجة المتمثلة في تعرض الاقتصاد جائحة كورونا وتداعياتها والانخفاض الحاد والشديد في أسعار النفط عالمياً، مما انعكس على الإيرادات النفطية العراقية المعتمد عليها بشكل رئيس في تمويل الموازنة العامة.

نستنتج مما تقدم أن التغيير في سعر إعادة الخصم أدى إلى حدوث تغيير في مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات وبشكل عكسي، فكلما ارتفع سعر إعادة الخصم انخفض مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات، وكلما انخفض سعر إعادة الخصم ارتفع مؤشر الدين العام الخارجي إلى الإيرادات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات.

1. أن الدين العام الخارجي شكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي على الرغم من خفض البنك المركزي العراقي بخصم سعر إعادة الخصم وهذا يعكس عدم فاعلية سعر إعادة الخصم في تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي.
2. تلعب أدوات الرقابة التي يستخدمها البنك المركزي العراقي، وتحديدًا نسبة الاحتياطي الإلزامي وسعر الخصم، دوراً حاسماً في الحفاظ على استدامة القطاع المالي عن طريق تحقيق مؤشرات الاستدامة
3. حققت الميزانية العامة فائضاً، تفاوت مقداره من عام لآخر باستثناء الأعوام (2015-2016-2019-2020) كان فيها عجز وقد ازداد العجز نتيجة سيطرة العصابات الإرهابية على بعض المناطق وانخفاض أسعار النفط عالمياً، فضلاً عن أزمة جائحة كورونا وتداعياتها.
4. يُشير ارتفاع مستوى الدين إلى اعتماد الدولة المفرط على الاقتراض الداخلي او الخارجي لتغطية عجز الموازنة العامة.
5. يُمثل الدين الخارجي عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي، يتجاوز قدرته على تحمل الديون. ومع ذلك، يمكن تخفيف هذا العبء من خلال زيادة صادرات النفط وتنويع مصادر الإيرادات.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة إتباع الدولة لطرق علمية وعملية دقيقة في تحصيل الضرائب وتنقيف المجتمع حول أهمية الضرائب في انتعاش الاقتصاد وخطورة التهرب من دفعها.
2. يجب على الدولة تقليل اعتمادها على عائدات النفط وتطوير مصادر دخل جديدة، مما سيسهم في خفض عجز الموازنة العامة.
3. ضرورة مراجعة النفقات العامة والعمل على تقليصها حسب مبدأ الأهمية حتى تتجنب العجز المزمن بالموازنة، أي بمعنى ضرورة زيادة الإيرادات العامة بما يتناسب مع النفقات العامة الأمر الذي يحقق مؤشر الاقتدار المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل أحد مؤشرات الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي.
4. ضرورة جعل خدمة الديون الخارجية في أولويات نفقات الدولة والعمل على وضع آلية للتمويل في المستقبل تضمن تقليص اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.
5. ضرورة عمل البنك المركزي العراقي على تفعيل أدواته الرقابية المتمثلة في نسبة الاحتياطي القانوني و سعر إعادة الخصم، لدورها المهم في المحافظة على استدامة القطاع المالي.

1. إبراهيم، عدي طابيس. وإسماعيل، عطية محمد. (2023). دور السياسة النقدية في ضبط معدلات نمو عرض النقد في العراق للمدة (2005-2023). (مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الخاص 2)
2. احسان جبر عاشور (2013)، إدارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
3. احمد محمد مهودر (2021)، قياس وتحليل الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 31.
4. اكرم محمود الحوراني و عبد الرزاق حسن حساني (2011)، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
5. دحام، حماده عواد. والعبيدي، سعيد علي محمد. (2025). دور السياسة النقدية في مؤشر التنمية البشرية في العراق للمدة 2004-2022. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 21، العدد 69.
6. السيد. سامي (2018)، النقود والبنوك والتجارة لدولية، ب د ط، القاهرة.
7. سيف نضال كامل الهلالي (2013)، فعالية الأدوات الكمية بالتحكم في عرض النقد والسيطرة عليه، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، قسم الدراسات المالية، تخصص المصارف، العراق.
8. عبد الله، علي وهيب، وخلف، علاء حسين. (2025). قياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات الابتكار وفق آفاق تنموية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 20 العدد 76.
9. عبد الله، علي وهيب، وخلف، علاء حسين. (2025). قياس أثر السياسة النقدية في مؤشرات الابتكار وفق آفاق تنموية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 20 العدد 76.
10. عزت قناوي (2005)، أساسيات النقود والبنوك، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر.
11. علي صبيح حسون (2016)، قياس وتحليل اثر السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
12. مصطفى سعد مهدي السرحان (2020)، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، العراق.
13. ميثم خضير جواد كاظم اليساري وباسمة نياز محسن الحساوي، تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد 59، المجلد 15.
14. Ben Daas, Zuhair, and Ragoub, Nariman, 2018, Analysis of Financial Sustainability Indicators and Requirements for Establishing Them in Algeria, Journal of Scientific Research Notebooks, Volume 34, Issue 2, Tipaza University Center, Abdallah Morsli University, Tipaza, Algeria. 17.
15. Dagher, Mahmoud Mohammed, and Salal, Shaker Hamoud, 2017, The Impact of Fiscal Policy Rules on the Effectiveness of Monetary Policy in Iraq (1990-2015), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (9), Issue (18), Anbar University, Anbar, Iraq
16. Ferrara, Laurent and Hernando, Ignacio and Marconi, paniela (2018), (International Macroeconomic in the wake of the Global Financial crisis), springer, Gewebe strasse, Switzerland.
17. <http://kenanaonline.com>